

# تفسير الفخر الرازي

## المشهر بالتفسير الكبير أو مفاتيح الغيب

للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر  
المشهر بخطيب الري نفع الله به المسلمين  
٥٤٤ — ٦٠٤ هـ



حقوق الطبع محفوظة للناسخ  
الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

المجلد الثامن

دار الفكر  
للطباعة والنشر والتوزيع



إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الذِّمَنِ كَفَرُوا وَجَاعِلُ  
الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأَحْكُم بَيْنَكُمْ فِيمَا  
كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٥٥﴾

أعلم .

قوله تعالى ﴿ اذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا وجاعل  
الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة ثم إلى مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه  
تختلفون ﴾ في الآية مسائل :

﴿ المسألة الأولى ﴾ العامل في ( إذ ) قوله ( ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين ) أي  
وجد هذا المكر إذ قال الله هذا القول ، وقيل التقدير : ذاك إذ قال الله .

﴿ المسألة الثانية ﴾ اعترفوا بأن الله تعالى شرف عيسى في هذه الآية بصفات :

﴿ الصفة الأولى ﴾ ( إني متوفيك ) ونظيره قوله تعالى حكاية عنه ( فلما توفيتني كنت  
أنت الرقيب عليهم ) واختلف أهل التأويل في هاتين الآيتين على طريقتين ( أحدهما ) إجراء  
الآية على ظاهرها من غير تقديم ، ولا تأخير فيها ( والثاني ) فرض التقديم والتأخير فيها ، أما  
الطريق الأول فبيانه من وجوه ( الأول ) معنى قوله ( إني متوفيك ) أي متمم عمرك ، فحيث  
أتوفاك ، فلا أتركهم حتى يقتلوك ، بل أنا رافعك إلى سمائي ، ومقربك بملائكتي ،  
وأصونك عن أن يتمكنوا من قتلك وهذا تأويل حسن ( والثاني ) ( متوفيك ) أي مميتك ، وهو  
مروي عن ابن عباس ، ومحمد بن إسحق قالوا : والمقصود أن لا يصل أعداؤه من اليهود إلى  
قتله ثم إنه بعد ذلك أكرمه بأن رفعه إلى السماء ثم اختلفوا على ثلاثة أوجه ( أحدها ) قال  
وهب : توفي ثلاثة ساعات ، ثم رفع ( وثانيها ) قال محمد بن إسحاق : توفي سبع ساعات ،  
ثم أحياه الله ورفع ( الثالث ) قال الربيع بن أنس : أنه تعالى توفاه حين رفعه إلى السماء ، قال  
تعالى ( الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها ) .

﴿ الوجه الرابع ﴾ في تأويل الآية أن الواو في قوله ( متوفيك ورافعك إلى ) تفيد الترتيب  
فالآية تدل على أنه تعالى يفعل به هذه الأفعال ، فأما كيف يفعل ، ومتى يفعل ، فالأمر فيه  
موقوف على الدليل ، وقد ثبت الدليل أنه حي وورد الخبر عن النبي ﷺ « أنه سينزل ويقتل

الدجال » ثم إنه تعالى يتوفاه بعد ذلك .

﴿ الوجه الخامس ﴾ في التأويل ما قاله أبو بكر الواسطي ، وهو أن المراد ( إني متوفيك ) عن شهواتك وحفظ نفسك ، ثم قال ( ورافعك إلي ) وذلك لأن من لم يصرفانياً عما سوى الله لا يكون له وصول إلى مقام معرفة الله ، وأيضاً فعيسى لما رفع إلى السماء صار حاله كحال الملائكة في زوال الشهوة ، والغضب والأخلاق الذميمة .

﴿ والوجه السادس ﴾ إن التوفي أخذ الشيء وافياً ، ولما علم الله إن من الناس من يخطر بباله أن الذي رفعه الله هو روحه لا جسده ذكر هذا الكلام ليدل على أنه عليه الصلاة والسلام رفع بتمامه إلى السماء بروحه وبجسده ويدل على صحة هذا التأويل قوله تعالى ( وما يضرؤنك من شيء ) .

﴿ والوجه السابع ﴾ ( إني متوفيك ) أي أجعلك كالمُتوفي لأنه إذا رفع إلى السماء وانقطع خبره وأثره عن الأرض كان كالمُتوفي ، وإطلاق اسم الشيء على ما يشابهه في أكثر خواصه وصفاته جائز حسن .

﴿ الوجه الثامن ﴾ إن التوفي هو القبض يقال : وفاني فلان دراهمي وأوفاني وتوفيتها منه ، كما يقال : سلم فلان دراهمي إلى وتسلمتها منه ، وقد يكون أيضاً توفي بمعنى استوفي وعلى كلا الاحتمالين كان إخراجهم من الأرض وإصعاده إلى السماء توفياً له .

فان قيل : فعلى هذا الوجه كان التوفي عين الرفع إليه فيصير قوله ( ورافعك إلى ) تكراراً .

قلنا : قوله ( إني متوفيك ) يدل على حصول التوفي وهو جنس تحته أنواع بعضها بالموت وبعضها بالإصعاد إلى السماء ، فلما قال بعده ( ورافعك إلي ) كان هذا تعييناً للنوع ولم يكن تكراراً .

﴿ الوجه التاسع ﴾ أن يقدر فيه حذف المضاف والتقدير : متوفي عملك بمعنى مستوفي عملك ( ورافعك إلى ) أي ورافع عملك إلى ، وهو كقوله ( إليه يصعد الكلم الطيب ) والمراد من هذه الآية أنه تعالى بشره بقبول طاعته وأعماله ، وعرفه أن ما يصل إليه من المتاعب والمشاق في تمشية دينه وإظهار شريعته من الأعداء فهو لا يضيع أجره ولا يهدم ثوابه ، فهذه جملة الوجوه المذكورة على قول من يجري الآية على ظاهرها .

﴿ الطريق الثاني ﴾ وهو قول من قال لا بد في الآية من تقديم وتأخير من غير أن يحتاج



فيها إلى تقديم أو تأخير ، قالوا : إن قوله ( ورافعك إلى ) يقتضي إنه رفعه حياً ، وإلا ولا تقتضي الترتيب ، فلم يبق إلا أن يقول فيها تقديم وتأخير ، والمعنى : أني رافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد إنزالي إياك في الدنيا ، ومثله من التقديم والتأخير كثير في القرآن .

واعلم أن الوجوه الكثيرة التي قدمناها تغني عن التزام مخالفة الظاهر والله أعلم .  
والمشبهة يتمسكون بهذه الآية في إثبات المكان لله تعالى وأنه في السماء ، وقد دللنا في المواضع الكثيرة من هذا الكتاب بالدلائل القاطعة على أنه يمتنع كونه تعالى في المكان فوجب حمل اللفظ على التأويل ، وهو من وجوه :

﴿ الوجه الأول ﴾ أن المراد إلى محل كرامتي ، وجعل ذلك رفعا إليه للتفخيم والتعظيم ومثله قوله ( اني ذاهب إلى ربي ) وإنما ذهب إبراهيم عليه السلام من العراق إلى الشام وقد يقول السلطان : ارفعوا هذا الأمر إلى القاضي ، وقد يسمى الحجاج زوار الله ، ويسمى المجاورون جيران الله ، والمراد من كل ذلك التفخيم والتعظيم فكذا ههنا .

﴿ الوجه الثاني ﴾ في التأويل أن يكون قوله ( ورافعك إلى ) معناه إنه يرفع إلى مكان لا يملك الحكم عليه فيه غير الله لأن في الأرض قد يتولى الخلق أنواع الأحكام فأما السموات فلا حاكم هناك في الحقيقة وفي الظاهر إلا الله .

﴿ الوجه الثالث ﴾ إن بتقدير القول بأن الله في مكان لم يكن ارتفاع عيسى إلى ذلك سبباً لانتفاعه وفرحه بل إنما ينتفع بذلك لو وجد هناك مطلوبة من الثواب والروح والراحة والريحان ، فعلى كلا القولين لا بد من حمل اللفظ على أن المراد : ورافعك إلى محل ثوابك ومجازاتك ، وإذا كان لا بد من إضمار ما ذكرناه لم يبق في الآية دلالة على إثبات المكان لله تعالى .

﴿ الصفة الثالثة ﴾ من صفات عيسى قوله تعالى ( ومطهرك من الذين كفروا ) والمعنى مخرجك من بينهم ومفرق بينك وبينهم ، وكما عظم شأنه بلفظ الرفع إليه أخبر عن معنى التخليص بلفظ التطهير وكل ذلك يدل على المبالغة في إعلاء شأنه وتعظيم منصبه عند الله تعالى .

﴿ الصفة الرابعة ﴾ قوله ( وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة ) وجهان ( الأول ) أن المعنى : الذين اتبعوا دين عيسى يكونون فوق الذين كفروا به ، وهم

اليهود بالقهر والسلطان والاستعلاء إلى يوم القيامة ، فيكون ذلك إخباراً عن ذل اليهود وإنهم يكونون مقهورين إلى يوم القيامة ، فأما الذين اتبعوا المسيح عليه السلام فهم الذين كانوا يؤمنون بأنه عبد الله ورسوله وأما بعد الإسلام فهم المسلمون ، وأما النصارى فهم وإن أظهروا من أنفسهم موافقته فهم يخالفونه أشد المخالفة من حيث أن صريح العقل يشهد أنه عليه السلام ما كان يرضى بشيء مما يقوله هؤلاء الجهال ، ومع ذلك فانا نرى أن دولة النصارى في الدنيا أعظم وأقوى من أمر اليهود فلا نرى في طرف من أطراف الدنيا ملكاً يهودياً ولا بلدة مملوءة من اليهود بل يكونون أين كانوا بالذلة والمسكنة وأما النصارى فأمرهم بخلاف ذلك ( الثاني ) أن المراد من هذه الفوقية الفوقية بالحجة والدليل .

واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه في قوله ( ورافعك إلى ) هو الرفعة بالدرجة والمنقبة ، لا بالمكان والجهة ، كما أن الفوقية في هذه ليست بالمكان بل بالدرجة والرفعة .

أما قوله ( ثم إلى مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون ) فالمعنى أنه تعالى بشر عيسى عليه السلام بأنه يعطيه في الدنيا تلك الخواص الشريفة ، والدرجات الرفيعة العالية ، وأما في القيامة فانه يحكم بين المؤمنين به ، وبين الجاحدين برسالته ، وكيفية ذلك الحكم ما ذكره في الآية التي بعد هذه الآية ( وبقي من مباحث هذه الآية موضع مشكل ) وهو أن نص القرآن دل على أنه تعالى حين رفعه ألقى شبهه على غيره على ما قال ( وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم ) والأخبار أيضاً وارده بذلك إلا أن الروايات اختلفت ، فتارة يروى أن الله تعالى ألقى شبهه على بعض الأعداء الذين دلوا اليهود على مكانه حتى قتلوه وصلبوه ، وتارة يروى أنه عليه السلام رغب بعض خواص أصحابه في أن يلقي شبهه حتى يقتل مكانه ، وبالجمله فكيفما كان ففي إلقاء شبهه على الغير إشكالات :

﴿ الإشكال الأول ﴾ إننا لو جوزنا إلقاء شبه إنسان على إنسان آخر لزم السفسطة ، فاني إذا رأيت ولدي ثم رأيت ثانياً فحينئذ أجوز أن يكون هذا الذي رأيت ثانياً ليس بولدي بل هو إنسان ألقى شبهه عليه وحينئذ يرتفع الأمان على المحسوسات ، وأيضاً فالصحابه الذين رأوا محمداً ﷺ يأمرهم وينهاهم وجب أن لا يعرفوا أنه محمد لا احتمال أنه ألقى شبهه على غيره وذلك يقضي إلى سقوط الشرائع ، وأيضاً فمدار الأمر في الأخبار المتواترة على أن يكون المخبر الأول إنما أخبر عن المحسوس ، فإذا جاز وقوع الغلط في المبصرات كان سقوط خبر المتواتر أولى وبالجمله ففتح هذا الباب أوله سفسطة وآخره إبطال النبوات بالكلية .

﴿ الإشكال الثاني ﴾ وهو أن الله تعالى كان قد أمر جبريل عليه السلام بأن يكون معه



في أكثر الأحوال ، هكذا قاله المفسرون في تفسير قوله ( إذ أيدتك بروح القدس ) ثم إن طرف جناح واحد من أجنحة جبريل عليه السلام كان يكفي العالم من البشر فكيف لم يكف في منع أولئك اليهود عنه ؟ وأيضاً أنه عليه السلام لما كان قادراً على إحياء الموتى ، وإبراء الأكمّة والأبرص ، فكيف لم يقدر على إماتة أولئك اليهود الذين قصدوه بالسوء وعلى إسقامهم وإلقاء الزمانة والفلج عليهم حتى يصيروا عاجزين عن التعرض له ؟ .

﴿ والإشكال الثالث ﴾ إنه تعالى كان قادراً على تخليصه من أولئك الأعداء بأن يرفعه إلى السماء فما الفائدة في إلقاء شبهه على غيره ، وهل فيه إلا إلقاء مسكين في القتل من غير فائدة إليه ؟ .

﴿ والإشكال الرابع ﴾ أنه إذا ألقى شبهه على غيره ثم إنه رفع بعد ذلك إلى السماء فالقوم اعتقدوا فيه أنه هو عيسى مع أنه ما كان عيسى ، فهذا كان إلقاء لهم في الجهل والتلبيس ، وهذا لا يليق بحكمة الله تعالى .

﴿ والإشكال الخامس ﴾ أن النصارى على كثرتهم في مشارق الأرض ومغاربها وشدة محبتهم للمسيح عليه السلام ، وغلوهم في أمره أخبروا أنهم شاهدوه مقتولاً مصلوباً ، فلو أنكرنا ذلك كان طعناً فيما ثبت بالتواتر ، والطعن في التواتر يوجب الطعن في نبوة محمد ﷺ ، ونبوة عيسى ، بل في وجودهما ، ووجود سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وكل ذلك باطل .

﴿ والإشكال السادس ﴾ أنه ثبت بالتواتر أن المصلوب بقي حياً زماناً طويلاً ، فلو لم يكن ذلك عيسى بل كان غيره لأظهر الجزع ، ولقال : إني لست بعيسى بل إنما أنا غيره ، ولبالغ في تعريف هذا المعنى ، ولو ذكر ذلك لاشتهر عند الخلق هذا المعنى ، فلما لم يوجد شيء من هذا علمنا أن ليس الأمر على ما ذكرتم ، فهذا جملة ما في الموضع من السؤالات :

( والجواب عن الأول ) أن كل من أثبت القادر المختار ، سلم أنه تعالى قادر على أن يخلق إنساناً آخر على صورة زيد مثلاً ، ثم إن هذا التصوير لا يوجب الشك المذكور ، فكذا القول فيما ذكرتم :

( والجواب عن الثاني ) أن جبريل عليه السلام لو دفع الأعداء عنه أو أقدر الله تعالى عيسى عليه السلام على دفع الأعداء عن نفسه لبلغت معجزته إلى حد الإلجاء ، وذلك غير جائز .

فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴿٥٦﴾

( وهذا هو الجواب عن الإشكال الثالث ) فانه تعالى لو رفعه إلى السماء وما ألقى شبهه على الغير لبلغت تلك المعجزة إلى حد الإلحاح .

( والجواب عن الرابع ) أن تلامذة عيسى كانوا حاضرين ، وكانوا عالمين بكيفية الواقعة ، وهم كانوا يزيلون ذلك التلبيس .

( والجواب عن الخامس ) أن الحاضرين في ذلك الوقت كانوا قليلين ودخول الشبهة على الجمع القليل جائز والتواتر إذا انتهى في آخر الأمر إلى الجمع القليل لم يكن مفيداً للعلم .

( والجواب عن السادس ) إن بتقدير أن يكون الذي ألقى شبه عيسى عليه السلام عليه كان مسلماً وقبل ذلك عن عيسى جائز أن يسكت عن تعريف حقيقة الحال في تلك الواقعة ، وبالحملة فالأسئلة التي ذكرها أمور تتطرق للإحتمالات إليها من بعض الوجوه ، ولما ثبت بالمعجز القاطع صدق محمد ﷺ في كل ما أخبر عنه امتنع صيرورة هذه الأسئلة المحتملة معارضة للنص القاطع ، والله ولي الهداية .

قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ .

أعلم أنه تعالى لما ذكر ( إلي مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون ) بين بعد ذلك مفصلاً ما في ذلك الاختلاف ، أما الاختلاف فهو أن كفر قوم وأمن آخرون ، وأما الحكم فيمن كفر فهو أن يعذبه عذاباً شديداً في الدنيا والآخرة ، وأما الحكم فيمن آمن وعمل الصالحات ، فهو أن يوفيه أجورهم ، وفي الآية مسائل :

﴿ المسألة الأولى ﴾ أما عذاب الكافر في الدنيا فهو من وجهين ( أحدهما ) القتل والسبي وما شاكلة ، حتى لو ترك الكفر لم يحسن إيقاعه به ، فذلك داخل في عذاب الدنيا ( والثاني ) ما يلحق الكافر من الأمراض والمصائب ، وقد اختلفوا في أن ذلك هل هو عقاب أم لا ؟ قال بعضهم : إنه عقاب في حق الكافر ، وإذا وقع مثله للمؤمن فانه لا يكون عقاباً بل يكون ابتلاء وامتحاناً ، ويكون جارياً مجرى الحدود التي تقام على النائب ، فانها لا تكون عقاباً بل

## ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴿٥٨﴾

تقدم من قوله ( فأحكم ، فأعذبهم ) وهو الأولى لأنه نسق الكلام .

﴿ المسألة الثانية ﴾ ذكر الذين آمنوا ، ثم وصفهم بأنهم عملوا الصالحات ، وذلك يدل على أن العمل الصالح خارج عن مسمى الإيمان ، وقد تقدم ذكر هذه الدلالة مراراً .

﴿ المسألة الثالثة ﴾ احتج من قال بأن العمل علة للجزاء بقوله ( فتوفيههم أجورهم ) فشبههم في عبادتهم لأجل طلب الثواب بالمستأجر ، والكلام فيه أيضاً قد تقدم والله أعلم .

﴿ المسألة الرابعة ﴾ المعتزلة احتجوا بقوله ( والله لا يحب الظالمين ) على أنه تعالى لا يريد الكفر والمعاصي ، قالوا : لأن مريد الشيء لا بد وأن يكون محباً له ، إذا كان ذلك الشيء من الأفعال وإنما تخالف المحبة الإرادة إذا علقنا بالأشخاص ، فقد يقال : أحب زيدا ، ولا يقال : أريده ، وأما إذا علقنا بالأفعال : فمعناها واحد إذا استعملنا على حقيقة اللغة ، فصار قوله ( والله لا يحب الظالمين ) بمنزلة قوله ( لا يريد ظلم الظالمين ) هكذا قرره القاضي ، وعند أصحابنا أن المحبة عبارة عن إرادة إيصال الخير إليه فهو تعالى وإن أراد كفر الكافر إلا أنه لا يريد إيصال الثواب إليه ، وهذه المسألة قد ذكرناها مراراً وأطواراً .

ثم قال تعالى ﴿ ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم ﴾ وفيه مسائل :

﴿ المسألة الأولى ﴾ ( ذلك ) إشارة إلى ما تقدم من نبأ عيسى وزكريا وغيرهما ، وهو مبتدأ ، خبره ( نتلوه ) و ( من الآيات ) خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون ذلك بمعنى الذي ، و ( نتلوه ) صلته ، و ( من الآيات ) الخبر .

﴿ المسألة الثانية ﴾ التلاوة والقصص واحد في المعنى ، فإن كلا منهما يرجع معناه إلى شيء يذكر بعضه على إثر بعض ، ثم إنه تعالى أضاف التلاوة إلى نفسه في هذه الآية ، وفي قوله ( نتلوه عليك من نبأ موسى ) وأضاف القصص إلى نفسه فقال ( نحن نقص عليك أحسن القصص ) وكل ذلك يدل على أنه تعالى جعل تلاوة الملك جارية مجرى تلاوته سبحانه وتعالى ، وهذا تشریف عظيم للملك ، وإنما حسن ذلك لأن تلاوة جبريل ﷺ لما كان بأمره من غير تفاوت أصلاً أضيف ذلك إليه سبحانه وتعالى .

﴿ المسألة الثانية ﴾ قوله ( من الآيات ) يحتمل أن يكون المراد منه ، أن ذلك من آيات القرآن ويحتمل أن يكون المراد منه أنه من العلامات الدالة على ثبوت رسالتك ، لأنها أخبار لا